الأمم المتحدة

A/C.3/65/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
18 January 2011
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الاثنين ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي ..... (الكاميرون)

المحتويات

الإعراب عن المواساة في وفاة رئيس الفريق العامل المعني بالحق في التنمية

بيان الرئيس

تنظيم الأعمال

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

(ج) متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

(د) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

10-56620X (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٢.

الإعراب عن المواساة في وفاة رئيس الفريق العامل المعني بالحق في التنمية

١ - **الرئيس:** أعرب عن مواساته للوفد الهندي في وفاة السيد سنغوبتا، رئيس الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، وقدم تعازيه إلى أسرة الراحل.

بيان الرئيس

٢ - **الرئيس:** قال إنه يأمل أن تعمل الوفود على إيجاد أرضية للتفاهم وتتعهد بالحرص على مراعاة النظام. وطلب إلى الوفود الدقة والإيجاز. إن تنوع وتشابك المسائل المعروضة على اللجنة الثالثة لا يتيحان وجود حلول أساسية جاهزة، ومع ذلك يتعين تفادي الميل إلى التفرد. إن القيم الأساسية عالمية، ويجب الاسترشاد بها في السعي إلى تحسين أوضاع الجميع.

تنظيم الأعمال (A/65/250، A/C.3/65/1، A/C.3/65/L.1، A/C.3/65/L.1/Add.1/Rev.1)

٣ - **الرئيس:** قال إنه لما كان ترقيم بنود جدول الأعمال قد تغير منذ صدور الوثيقة A/C.3/65/L.1، فإن الترقيم الجديد يرد في الوثيقة A/C.3/65/1. وترد في الوثيقة A/C.3/65/L.1/Add.1/Rev.1 قائمة الوثائق التي جرى النظر فيها في إطار كل بند. وذكّر الرئيس بالتوصيات المتعلقة بسير أعمال اللجنة والواردة في الجزء 'ثانيا' من تقرير المكتب (A/65/250)، مشددا على وجوب خفض عدد قرارات الجمعية العامة وعدد التقارير التي تطلبها من الأمين العام، واختصار القرارات وأن تتضمن تدابير محددة. وأوصى الوفود بالعمل في أقرب وقت ممكن على إعداد مشاريع القرارات التي تؤدي إلى مفاوضات مطوّلة، واحترام الآجال المحددة بكل دقة، وإبلاغ أمين اللجنة أو أحد أعضاء المكتب بعزمها على تقديم اقتراحات، والاستعداد لأخذ الكلمة قبل الوقت المحدد، نظرا إلى أن اللجنة ستشهد قائمة غير ثابتة من المتكلمين، إذا اقتضت الضرورة ذلك. واقترح أن يوضع في آخر القائمة أي متكلم يتغيب وقت حلول موعد كلمته، ما لم يكن قد بدّل مع غيره في وقت مبكر بما فيه الكفاية، وتحديد وقت كلمات الوفود التي تتكلم باسم مجموعة دول بـ ١٥ دقيقة، وبـ ٧ دقائق للوفود التي تتكلم باسم بلدانها، ودعا اللجنة إلى اعتماد هذه التوصيات والاقتراحات.

٤ - وقد تقرر ذلك.

٥ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): تلا قائمة بالمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ورؤساء الهيئات المنشأة بمعاهدات أو الأفرقة العاملة، الذين يتعين عليهم تقديم تقارير إلى اللجنة في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، وقال إن هذه المعلومات منشورة في موقع اللجنة على الإنترنت وفي موقع العمل Quick Place.

٦ - **الرئيس:** اقترح، عملا بالممارسة المستقرة، أن تعلن اللجنة أنها تود دعوة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ورؤساء الهيئات المنشأة بمعاهدات أو الأفرقة العاملة إلى تقديم تقاريرهم إلى اللجنة والاشتراك في جلسات الأسئلة والأجوبة.

٧ - وقد تقرر ذلك.

٨ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): أعلن أن الوثيقة A/65/393 أضيفت إلى قائمة الوثائق (A/C.3/65/L.1/Add.1/Rev.1) في إطار البند ٢٧ (ب)، وتلا التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل (A/C.3/65/L.1).

٩ - **الرئيس:** اقترح أن تعلن اللجنة أنها تود اعتماد برنامج العمل الوارد في الوثيقتين A/C.3/65/L.1

و Add.1/Rev.1، وكذلك الأحكام التي عدّلها الأمين شفويا، مع مراعاة التعديلات المحتملة.

١٠ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج
[A/65/6 (Part one) و A/65/6 (Prog.19)]

١١ - **الرئيس:** قال إنه لا مجال الآن لتناول اللجنة هذا البند من جدول الأعمال.

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية
(A/65/89، A/65/307، A/65/336)

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين A/65/168، (A/65/174

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (A/65/173)

(ج) متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/65/157، A/65/158)

(د) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع (A/65/172)

١٢ - **السيد شا** زوكانغ (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): ذكّر اللجنة بأن لها دورا مهما تؤديه في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ودعاها إلى وضع الإدماج والتماسك الاجتماعيين في قلب مداولاتها. إن العواقب الاجتماعية للأزمات العالمية في مجال المال والاقتصاد والغذاء والطاقة لا تزال مستمرة في البلدان المتقدمة كما في البلدان النامية، وأفقر الفئات لا توضع غالبا في الاعتبار الواجب في الخطط والميزانيات المتعلقة بتحقيق مقاصد الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣ - وقال وكيل الأمين العام إن الزيادة الكبيرة في عدد المسنين الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عاما على الأقل، الذي سيصل إلى بليونين في عام ٢٠٥٠، توجب ضمان حصول جميع المسنين على الخدمات الاجتماعية، وزيادة المعاشات التقاعدية من خلال الاشتراكات والمعاشات الاجتماعية، تحاشيا لازدياد عدد المسنين الفقراء، ولا سيما النساء.

١٤ - وفيما يتعلق بالمرأة، أشاد بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي الهيئة الجديدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٥ - وفيما يتعلق بالمعوقين الذين يبلغ عددهم ٦٥٠ مليونا في العالم ويعيش أغلبهم في البلدان النامية، حث وكيل الأمين العام الدول على التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إن لم تكن قد صدقت عليها بعد، وعلى مواصلة تعميم هذه المسألة في سياساتها الإنمائية، تعزيزا لحقوق هؤلاء الأشخاص ورفاهيتهم.

١٦ - وتطرق إلى مسألة الشعوب الأصلية، فأشار إلى التقدم المحرز، غير أنه لاحظ أن هذه الشعوب لا تزال ضمن الأشد حرمانا في العالم، ولذلك قال إنه يأمل أن تحمل مناقشات اللجنة الدول الأعضاء على مواصلة دعمها للتنفيذ الكامل للإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية.

١٧ - وفيما يتعلق بالشباب، الذين يشكلون الآن ٤٤ في المائة من طالبي العمل في العالم في حين أنهم لا يمثلون سوى ٢٥ في المائة من السكان الذين هم في سنّ العمل، دعا وكيل الأمين العام الدول الأعضاء إلى المساهمة بنشاط في السنة الدولية للشباب، التي تنسقها إدارة الشؤون الاقتصادية

والاجتماعية بالتعاون مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، للاشتراك في تحسين أسواق العمل لهذه الفئة من السكان. وحتى يستفيد الجميع دون استثناء، من التنمية، يجب أن تكون مسألتا المساواة والعدالة الاجتماعية في صميم السياسات.

١٨ - **السيد غونو** (نائب مدير شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقارير الأمين العام المقدمة في إطار البند ٢٧ (أ) و (ج) من جدول الأعمال. ويعرض التقرير المتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/65/168) نظرة عامة على المناقشات التي أجرتها لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثامنة والأربعين بشأن الموضوع ذي الأولوية ''الإدماج الاجتماعي''، في مناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبشأن مسألة سياسات العمالة والآثار الاجتماعية المترتبة على الأزمات المالية والاقتصادية، بما في ذلك بُعدها الجنساني. إن الإدماج الاجتماعي، وهو ذو أهمية حاسمة في إيجاد مجتمع يتسع للجميع، يصطدم بعقبات في البلدان النامية، ومنها الفقر، أو الصراعات، أو عدم الحصول على الخدمات الأساسية، وفي بعض البلدان المتقدمة، ومنها انعدام المساواة، أو التهميش. وعلى الدول تنفيذ سياسات واستراتيجيات مطابقة، والاستناد في ذلك إلى مبادئ عامة، مثل مكافحة جميع أشكال التمييز، ومشاركة جميع المواطنين في النقاش العام، وتوفير حماية اجتماعية أساسية، والحصول على التعليم والصحة. وتشير المناقشات المخصصة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إلى حدوث تقدم، حتى ولو كان الكثير ما زال مطلوبا للحد من الفقر وعدم المساواة، وإيجاد وظائف منتجة، وتعزيز الحصول على عمل لائق.

١٩ - وجاء في الوثيقة المعنونة ''دراسة شاملة عن أثر الأزمات العالمية المتجمعة على التنمية الاجتماعية'' (A/65/174) أن الأزمات العالمية في مجال الغذاء والطاقة والمال والاقتصاد التي حدثت بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ كانت لها آثار بالغة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخصوصا في أقل البلدان نموا. وفي البلدان المتقدمة فَقد الكثيرون عملهم أو وسائل تدبير نفقاتهم أو مساكنهم. أما في البلدان النامية فإن العائشين في فقر عانوا تدهورا لا سابق له في ظروف معيشتهم، وتفاقمت العمالة الناقصة، وسوء التغذية، ووفيات الرضع. وفي مواجهة هذه الأزمة، اتخذت بلدان نامية عديدة تدابير تقشفية في الميزانية كان ضحاياها الرئيسيون هم الفقراء والفئات الاجتماعية المهمشة. واجتهد مَن توافرت لهم الوسائل في تعزيز الحماية الاجتماعية، ورغم أن عددا من البلدان الصناعية اتبعت سياسات توسعية، فإن معدلات البطالة لا تزال عالية للغاية. وستستمر الآثار الاجتماعية للأزمات، ولذلك فإن على الحكومات إيجاد السبل اللازمة لمنع حدوث أزمات جديدة وإدارة ما قد يقع منها بشكل أفضل، وذلك باتخاذ سياسات للاقتصاد الكلي معاكسة للدورات الاقتصادية، وبتعزيز آليات إعادة التوزيع. ولا بد أيضا من دعم التعاون الدولي في مجالات متنوعة، كالإدارة المالية والاقتصادية، ومكافحة تغير المناخ، والتصدي للفقر.

٢٠ - ويتضمن التقرير المتعلق بالاستعراض الشامل لمتابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/65/157) استعراضا للحالة الاجتماعية لكبار السن في مختلف أصقاع العالم، ويعرض تنوع الأوضاع، وتغير الواقع والتصورات، والمعايير الدولية القائمة. إن الزيادة البالغة الضخامة في عدد هؤلاء السكان، المتوقع أن يصل إلى بليون نسمة في عام ٢٠٢٠، ستغير بعمق من تحديات التنمية فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية، ومكافحة الفقر، والصحة، وحقوق الإنسان. وفي البلدان النامية لا مفر للعديد من كبار السن من

الاستمرار في العمل بدافع الحاجة الاقتصادية، حتى ولو كان بعض البلدان قد شرع في وضع أنظمة للحد الأدنى من الدخل. إن الأمراض المزمنة هي السبب الرئيسي لوفاة من يتجاوزون الستين في العالم أجمع، ونظم الرعاية في البلدان النامية غير مؤهلة للتكفل بهم. ونادرا أيضا ما يشترك كبار السن في اتخاذ القرارات التي تهمهم بشكل مباشر، فمساهمتهم الاقتصادية والاجتماعية تقتصر غالبا على المجال المتصل بالأسرة والمجتمع. ولذلك يذهب العديد من الهيئات المنشأة بمعاهدات المعنية بحقوق الإنسان إلى اعتبار كبار السن فئة ضعيفة تحتاج إلى تدابير محددة للحماية.

٢١ - ويقدم التقرير المتعلق بمتابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/65/158) لمحة عن الجهود التي تبذلها البلدان لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، ومنها تشكيل أفرقة من الموظفين الطبيين المتخصصين، وتنظيم حملات توعية أو إجراء بحوث، ويعرض أنشطة منظومة الأمم المتحدة. ويلقي التقرير الضوء على أن البلدان بدأت تعي بشكل متزايد حجم ما يتعرض له كبار السن، ولا سيما النساء، من إساءة المعاملة والإهمال والعنف.

٢٢ - ويشير التقرير المعنون ''الوفاء بالوعد: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده'' (A/65/173) إلى أن مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تحقيق الأهداف لا تزال هامشية، وترد فيه توصيات محددة لتعميم مراعاة مسألة الأشخاص ذوي الإعاقة في أدوات وآليات متابعة الأهداف.

٢٣ - **السيد أوان** (مدير معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة): قدم تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن تنفيذ خطة العمل الدولية لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (A/65/172)، الذي يعرض التقدم المحرز في المجالات الثلاثة ذات الأولوية المحددة في قرار الجمعية العامة ٦٣/١٥٤ للنصف الثاني من العقد. وكانت الجمعية العامة قد طلبت أيضا إلى اليونسكو أن تضع، بالتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين، إطارا استراتيجيا للتعاون والعمل المتجددين. إن الأرقام الجديدة التي ظهرت منذ وضع التقرير مقلقة: فالعدد المطلق للكبار الأميين قد زاد، وهو ما ينجم ليس فقط عن تحسّن نوعية وشمول البيانات، بل أيضا عن استمرار الظروف السيئة للقيد بالمدارس. أما المعدل العالمي للأمية فلم ينخفض إلا بشكل طفيف للغاية.

٢٤ - وينبغي ألا تحجب هذه الأرقام الإنجازات المهمة التي تحققت في العامين الماضيين: تعزيز مبادرة محو الأمية من أجل التمكين، والحد من انعدام المساواة بين الجنسين، وتنظيم مناسبات مثل أسبوع العمل العالمي ''للقراءة الواسعة'' في عام ٢٠٠٩ أو المؤتمر الدولي لتعليم الكبار، ووضع أدوات لتقييم محو الأمية. وقد اعتمد عدد من البلدان سياسات وخططا وطنية أوضح وأرسخ، وجرى تعزيز القدرة على تنفيذ البرامج في مجالات من قبيل البرامج المتعددة اللغات، أو الاستعانة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ومع ذلك فإن التحديات لا تزال كثيرة. فمستوى التمويل لا يزال غير كاف إلى حد بعيد، وبخاصة من جراء الأزمة المالية، ولا تزال البلدان المانحة تتجاهل محو أمية الشباب والكبار. ويتعين أيضا تعزيز الشراكات الدولية، على نحو ما تعهدت به البلدان النامية التسعة ذات الكثافة السكانية العالية في اجتماعها الوزاري الثامن المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٢٥ - إن محو الأمية يمكن أن ينتشل ملايين الأفراد من الفقر، وأن يزودهم بسبل المساهمة في بناء مجتمع دائم ومنصف. ولكن إذا لم يتحقق أي شئ، فإن عدد الكبار الأميين يمكن أن يظل أكثر من ٧٠٠ مليون في عام ٢٠١٥، وهذا عار في زمن الاقتصاد القائم على المعرفة. ومن الضروري مضاعفة الجهود مع اكتمال العقد.

٢٦ - **السيد طرار** (باكستان): تحدث عن صعوبة حصول كبار السن والمعوقين على موارد مالية، وعن أهمية الأسرة في رعاية هؤلاء الأشخاص. وتساءل كيف يمكن مساعدة الأسرة في أداء دورها في حين أن الهجرات تتزايد، وكيف يمكن توفير موارد مالية لكبار السن والمعوقين في حين أن الأزمات العديدة أدت إلى تضييق هامش الحركة المتاح للدول.

٢٧ - **السيد رستم** (ماليزيا): قال موضحا إن بلده يرى دوما أن النمو الاقتصادي يجب أن يعزز الإنصاف والتنمية الاجتماعية. وفي الأعوام الأخيرة كانت مسألة التنمية الاجتماعية تطرح دوما في الأمم المتحدة من زاوية الأزمات المختلفة وضرورة قيام الدول بتعزيز آليات الحماية الاجتماعية. ودون التشكيك في هذه النقطة، فإن الواقع أيضا أن هامش الحركة المتاح للدول في الميزانيات قد تقلص، وأنه يلاحَظ في العالم حدوث تغير في الأسلوب يشجع التوفيق بين الحماية الاجتماعية والنمو الاقتصادي بشكل أفضل، ومن ذلك تخفيف شروط العمل، وتطبيق قواعد أشد صرامة على المؤسسات المالية، واتباع سياسات أكثر مواتاة للتجارة. وهذه السياسات تعتبر تقليديا مناقضة لسياسات التنمية الاجتماعية. وكيف يمكن، في هذه الأحوال، للمجالات الرئيسية ذات الأولوية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وهي الحد من الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق، والإدماج الاجتماعي، أن تسهم في النمو الاقتصادي، ولا سيما في فترة القيود المفروضة على الميزانيات، ودون زيادة الأعباء المالية التي تتحملها البلدان؟ ويبدو في الواقع أن هناك بعض الاختلاف بين أعمال اللجنة الثالثة وأعمال اللجنة الثانية وأن من المناسب التوفيق بينهما.

٢٨ - **السيدة سابونيس** (النرويج): تساءلت عما وصل إليه إدراج مسألة المعوقين في استراتيجيات وأنشطة مكافحة الأمية التي تضطلع بها مؤسسات الأمم المتحدة.

٢٩ - **السيد غونو** (نائب مدير شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال موضحا إن التقرير المتعلق بكبار السن هو تقرير استقصائي ليس من مهمته التوصية بتدابير معينة. إن التعارض بين التحولات التي تشهدها الأسرة والمجتمع من ناحية، ونقص الموارد المالية بسبب الأزمات من ناحية أخرى، موجود في البلدان المتقدمة للغاية وفي أفقر البلدان على السواء. ومن الواضح تماما أنه لا بد من مساعدة الأسر لكي تواصل رعايتها لكبار السن، وهناك بلدان معينة اتخذت تدابير في هذا الصدد، رغم محدودية الموارد. إن الهجرة ظاهرة تثير مشاكل متزايدة، سواء فيما يتعلق بالوالدين المسنين الذين يهاجرون، عند وفاة الزوج، ليلحقوا بأبنائهم في بلد لا يعرفونه، أو على العكس بأبناء يهاجرون ويتعين عليهم العناية بذويهم الذين بقوا في البلد. ولم يتسنّ دراسة هذه المسألة بكل الدقة المطلوبة، ومن الصعب الوصول إلى استنتاجات في هذه المرحلة، وإن ظلت هذه الظاهرة محل دراسة.

٣٠ - وفيما يتعلق بالأولويات التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، فإن التقرير المتعلق بالأثر الاجتماعي للأزمة يتناول مسائل داخلة في ولاية اللجنة الثانية كما يتناول مسائل داخلة في ولاية اللجنة الثالثة. والأمانة العامة واعية لعدم وجود تنسيق بين أعمال هاتين الهيئتين، وهذا راجع إلى أسباب مؤسسية، وهي مستعدة لتلقي أي اقتراح مبتكر في هذا الشأن. ومن المحتمل للغاية أن تكون هذه المشكلة قد أثرت على تعريف الأهداف الإنمائية العالمية.

٣١ - إن مسألة المعوقين تشغل بال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية منذ ما يزيد على عشرين عاما، وقد ساعد اعتماد الاتفاقية على إعطائها دفعة جديدة. وقد قام فريق عامل مشترك بين المؤسسات بوضع مبادئ توجيهية

تساعد على إدراج هذه المسألة في جميع جوانب عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ورغم أن هذه الاتفاقية اعتمدت قبل عدة أعوام، فإن هذه المبادئ التوجيهية ستعتمد قريبا جدا، وسيبدأ تنفيذها في الأشهر القريبة القادمة.

٣٢ - **السيد أوان** (مدير معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة): أشار إلى أن مسألة إدراج المعوقين في استراتيجيات التعليم كانت من القضايا الرئيسية في المؤتمر العالمي الثامن والأربعين المعني بالتعليم، والمؤتمر العالمي الأول المعني بالتعليم والحماية في الطفولة المبكرة، والمؤتمر الدولي السادس المعني بتعليم الكبار. وتُبذل جهود واسعة في هذا الصدد، وتتضح ابتكارات البلدان في تلبية احتياجات الأشخاص الذين يعانون أشكالا مختلفة من العجز. وفي الفترة القريبة أعدت اليونسكو أيضا برامج لمحو الأمية تركز على الاحتياجات التي ينفرد بها المعوقون.

٣٣ - **السيد الشامي** (اليمن): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فذكّر بأن الركائز الثلاث لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لا تزال هي مجالات التنمية الاجتماعية ذات الأولوية، ولا غنى لها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم التقدم الذي تحقق في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة في إطار تنفيذ الصكوك الدولية (برنامج العمل العالمي للشباب، خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري)، فإن الجوع والفقر المدقع والبطالة وعدم المساواة والتهميش والصراعات والتمييز والأزمات العالمية المالية والاقتصادية وفي مجال الطاقة والغذاء لا تزال تعوق التنمية الاجتماعية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين مجددا تمسكها بإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وبالمبادرات الجديدة المتخذة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين.

٣٤ - وحثّ المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير جماعية ملموسة لإزالة العوائق التي تعوق إعمال حقوق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي.

٣٥ - وأكد من جديد وجوب تعزيز الشراكات العالمية والتعاون الدولي في مجال التنمية، بالاستناد إلى سيطرة البلدان على الاستراتيجيات الإنمائية. ورحّب بإعلان السنة الدولية للشباب، وأشار إلى أن الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤ يجب أن تتيح للحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني فرصة تعزيز الأهداف المحددة في هذا الإطار.

٣٦ - ونظرا إلى الزيادة البالغة السرعة في عدد الأشخاص البالغين من العمر ٦٠ عاما على الأقل، فإنه يتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يتصرف بشكل عاجل. ووفقا للممارسة المستقرة، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستقدم مشروعي قرارين في إطار البند ٢٧ من جدول الأعمال.

٣٧ - **السيد لامبير** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة (تركيا، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أيسلندا)، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة (ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، صربيا)، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

٣٨ - فقال إنه على الرغم من التدابير المتخذة للتصدي للأزمة المالية العالمية، فإن البلدان ذات الدخل المنخفض لا تزال ضعيفة للغاية إزاء الآثار الاجتماعية لهذه الصعوبات الاقتصادية. ولذلك يجب التذكير بأن الركائز الأربع لبرنامج عمل كوبنهاغن ضرورية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. إن الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية تركز على التعاون

الدولي من أجل التنمية، وضرورة معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وإشراك الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٩ - وقد اتخذت لجنة التنمية الاجتماعية بالإجماع قرارا بشأن الإدماج الاجتماعي، وأكدت من جديد أن هذا الإدماج شرط مسبق لإيجاد نمو اقتصادي مستدام. ومن الضروري في هذا الشأن أن يكون الحد من الفقر وتعزيز العمالة والعمل اللائق للجميع في صميم استراتيجيات التعافي على الصعيد العالمي. ولا غنى في هذا المجال عن التعاون الدولي. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بانعقاد أول اجتماع في واشنطن هذا العام لوزراء العمل في مجموعة العشرين، وهو الاجتماع الذي بيّن بوضوح أن التعافي العالمي المستدام يمر عبر خلق الوظائف، وتحسين نوعية الوظائف، والحد من الفقر. وعلاوة على ذلك يطلق الاتحاد الأوروبي استراتيجيته الخاصة ''أوروبا في عام ٢٠٢٠''، التي تقوم على النمو الواعي والمستدام والجامع، وعلى مكافحة الفقر بصورة دائمة. ويعتزم الاتحاد، من أجل مساعدة العاملين على التكيف مع إعادة التشكيل التي تعقب الأزمات، تنفيذ سياسات تشجع التعليم، وبرامج للتطوير، واستراتيجيات لتعزيز القدرات، ودعم تشغيل الشباب، وهم فئة بالغة الضعف.

٤٠ - ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد رغبته في تعزيز الحقوق المكرسة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وذكّر المتكلم بأن مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ركز على ضرورة العمل على تعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمعوقين، مشيرا إلى وضع استراتيجية أوروبية جديدة تحدد فيها الأولويات للأعوام العشرة القادمة.

٤١ - ولما كان الاتحاد الأوروبي يرى أن المساواة بين الجنسين جانب أساسي في الإدماج الاجتماعي، فإنه يرحب بإنشاء هيئة الأمم المتحدة الجديدة للمرأة.

٤٢ - إن الشيخوخة مشكلة عالمية: ينبغي توفير حماية اجتماعية ملائمة لكبار السن، إلى جانب توفير تدريب لهم طوال حياتهم، إذ إن استطالة العمر المتوقع قد تؤدي إلى اضطرارهم إلى العمل وقتا أطول.

٤٣ - **السيدة فلود - بوبران** (سانت لوسيا): تكلمت باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فقالت إن الوعي بالثغرات الموجودة في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن والواردة في تقرير الأمين العام (A/65/168) قد ساعد المجتمع الدولي على التفاهم بشأن ضرورة تعزيز الإدماج الاجتماعي. ويتعين استمرار المساعدة الإنمائية، ولكن مسؤولية العثور على حلول دائمة لمشاكل التنمية تقع على عاتق المجتمع بأسره، بما فيه من شباب ومعوقين ومسنين.

٤٤ - ولما كان الوضع الجغرافي الخاص للجماعة الكاريبية يصعِّب الإدماج الاجتماعي، فقد اتُّخذت عدة مبادرات، ولا سيما في مجال الحماية الاجتماعية والصحة العامة، لدعم حرية التنقل بين الدول الأعضاء. ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية عرقلت بوضوح التقدم المتحقق في بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٥ - وبعد ثمانية أشهر من الهزة الأرضية وعلى الرغم من المساعدة الدولية السخية، ما زال أكثر من مليون من سكان هايتي يعيشون في ظروف صحية بائسة محرومين من الخدمات الأساسية. وتحتشد الجماعة الكاريبية لتحقيق الإنعاش

والتنمية الاجتماعية لهايتي، وقامت بوجه خاص بإنشاء صندوق لتشجيع اشتراك القطاع الخاص في بلدان المنطقة في إعادة التعمير. وقالت المتكلمة إن من المهم رصد أموال للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، حتى لا تعطل هذه الظواهر التنمية الاجتماعية للبلدان الفقيرة، وبخاصة البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية.

٤٦ - إن الأسرة هي أساس المجتمع الواقع في قلب التنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد تجدد الجماعة الكاريبية دعمها للتدابير التي اعتمدت، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، في إطار الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. وترى الجماعة، علاوة على ذلك، أنه ينبغي تزويد الشباب بالوسائل التي تخرجهم من دائرة الفقر، وتتيح لهم المشاركة البنّاءة في القرارات التي تتعلق بهم. وتدعم الجماعة أيضا التدابير التي أعلنها الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، حيث إن مشاركة كبار السن ضرورية للتنمية.

٤٧ - ولما كانت الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأمراض غير المعدية تعوق الجهود الإنمائية، فإن الجماعة الكاريبية ترحب بما قررته الجمعية العامة، في قرارها ٦٤/٢٦٥ بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، من عقد اجتماع رفيع المستوى عن هذه المسألة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٤٨ - وشددت المتكلمة، في ختام كلمتها، على وجوب العمل بشكل عاجل على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، وذكّرت بأهمية التعاون على جميع الصعد.

٤٩ - **السيد إيرّاسوريس** (شيلي): تكلم باسم مجموعة ريو، فذكّر بأن أعضاء الفريق يدعمون الركائز الثلاث للتنمية الاجتماعية: الإدماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر، والعمل اللائق للجميع. وهنأ جمهورية فنزويلا البوليفارية على انتخابها رئيسا للجنة التنمية الاجتماعية، التي يتعلق أحد مواضيعها ذات الأولوية بالقضاء على الفقر، ورحب بتقرير الأمين العام A/65/168.

٥٠ - إن الإدماج الاجتماعي يتطلب تعهدا كاملا من الحكومات والمجتمع بإقامة نظام اجتماعي ديمقراطي متعدد الأعراق والثقافات يقوم على إعمال الحقوق الأساسية للجميع. والإدماج الاجتماعي، علاوة على كونه واجبا أخلاقيا وفعالية اقتصادية، هو أيضا تعبير عن عقد اجتماعي غايته توفير مستوى التنمية المطلوب لتلبية احتياجات السكان. وفي هذا الشأن ترحب مجموعة ريو باتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٤/٢٩٢ بشأن حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي.

٥١ - وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة، تتفق مجموعة ريو مع الأمين العام في وجوب أن تعمل الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية على خفض الديون، وتحاشي فرض شروط تحدّ من النفقات والبرامج الاجتماعية. ويتعين على الدول اعتماد سياسات للحماية الاجتماعية والنمو الاقتصادي تخدم أضعف الفئات، مثل الشباب وكبار السن. وبهذه الروح تطبق بلدان مجموعة ريو سياسات مختلفة لتعزيز التنمية الاجتماعية، وتنشيط النمو الاقتصادي، وخلق الوظائف، ودعم برامج مكافحة الفقر.

٥٢ - وعلى المجتمع الدولي الاستمرار في اتخاذ تدابير متسقة، على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي، للتغلب على أزمة الغذاء وتخفيف آثارها على أضعف الفئات، ومن المناسب تعزيز التنمية الريفية والإنتاج الزراعي. إن مسألة

الأمن الغذائي، ولا سيما الأزمة الناجمة عن التهاب أسعار المواد الغذائية، تثير قلقا بالغا لدى البلدان الأعضاء في مجموعة ريو، وخصوصا من حيث عواقبها الاجتماعية وآثارها على القوة الشرائية للعاملين. وتقتضي مكافحة الجوع والفقر صيغا جديدة للتضامن والتعاون على الصعيد الدولي تكمل الجهود الوطنية.

٥٣ - ومن المهم إلى أقصى مدى أن تتخذ البلدان المتقدمة جميع التدابير اللازمة لفتح أسواقها أكثر أمام صادرات البلدان النامية، والاستمرار في تخفيف عبء الديون بحيث لا يكون سدادها عقبة في سبيل التنمية، وتعزيز الآثار الإيجابية للاستثمارات المباشرة الأجنبية على التنمية، وزيادة نقل التكنولوجيا، وتحسين الهيكل المالي الدولي.

٥٤ - وبلدان مجموعة ريو منكبّة بنشاط على وضع استراتيجيات اجتماعية شاملة تخدم كبار السن، وترى أنه يجب على المجتمع الدولي الاهتمام بشكل أدْوم بمشكلة الشيخوخة، وذلك أساسا بتوفير التعزيز والحماية لحقوق كبار السن، وتعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة على جميع المستويات.

٥٥ - إن الآثار المتزايدة للأمراض غير المعدية مقلقة، فهذه الأمراض وراء نصف حالات الوفاة في العالم. وفي البلدان ذات الدخل الضعيف، والمتوسط، تثقل هذه الأمراض بشدة على النظام الصحي. ولما كانت مجموعة ريو ترى أن هذه الأمراض تهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، فإنها ترحب بما قررته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٥/٦٤ من عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وذلك أساسا لإعداد ردّ متعدد القطاعات على هذه المشكلة.

٥٦ - ولا تفتأ مجموعة ريو تعمل على تشجيع احترام حقوق وكرامة النساء، والسكان الأصليين، والشباب، وكبار السن، والمهاجرين، والمعوقين، الذين كثيرا ما يُستبعدون من التنمية الوطنية، ولا يزالون ضحايا للتمييز. وأشار المتكلم إلى أهمية مسألة الشباب بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فطالب باتخاذ التدابير اللازمة لكي يستفيد الشباب من التعليم والتدريب اللازمين للعثور على عمل لائق وبناء مجتمع أكثر ازدهارا. وفيما يتعلق بالشعوب الأصلية، تساند مجموعة ريو المبادرات الوطنية الرامية إلى تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتحقيق الأهداف الرئيسية للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية.

٥٧ - أما المعوقون فإن مجموعة ريو تعمل على إدماجهم بشكل كامل اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا، مع مراعاة المسائل التي تخصهم في سياساتها الإنمائية.

٥٨ - وأخيرا نبّه المتكلم إلى أن المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين في التنمية كثيرا ما تُتجاهل. ونظرا إلى الطابع العالمي لظاهرة الهجرة، يصبح من المهم الحوار والتعاون على الصعيد الدولي والإقليمي والثنائي، ولا بد من الدفاع عما للمهاجرين جميعا من حقوق الإنسان.

٥٩ - **السيد نتواغاى** (بوتسوانا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن الأزمة الاقتصادية والمالية وفي مجال الطاقة وكذلك انعدام الأمن الغذائي لهما آثار خطيرة على التنمية الاجتماعية، ويعرّضان للخطر فرص الحد من الفقر والجوع والبطالة وعدم المساواة، ويزيدان من صعوبة تحقيق هدف الإدماج الاجتماعي.

٦٠ - إن آثار تغير المناخ التي يتسع طابعها الكارثي تضاف إلى مشاكل الفقر والتخلف والأمراض، والآثار المجتمعة لكل هذه العوامل تهدد استدامة الجهود الإنمائية في المنطقة، وتقوّض الجهود التي تبذلها المنطقة لتحقيق الأهداف الإنمائية المحددة على الصعيد الدولي، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٦١ - ورغم هذه العقبات، فإن الجماعة الإنمائية تعتزم تحقيق أهدافها في التنمية الاجتماعية، وذلك بالاستمرار في اتخاذ مبادرات في إطار الخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية، وتطبيق ما يتصل بها من إعلانات وبروتوكولات إقليمية. وتتعهد الجماعة الإنمائية، علاوة على ذلك، بالوفاء بالالتزامات التي ارتبطت بها على الصعيد القاري والدولي، وبصفة خاصة الأهداف الإنمائية للألفية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والعقد الثاني للتعليم في أفريقيا، وإعلان واغادوغو بشأن العمل ومكافحة الفقر في أفريقيا، وبرنامج توفير العمل اللائق في أفريقيا (٢٠٠٧-٢٠١٥).

٦٢ - وفي مجال التعليم واكتساب المهارات، تحقق تقدم واسع في مواءمة نظم التعليم والتدريب في المنطقة. وتبيّن من تقييم للتعليم أجرته أمانة الجماعة الإنمائية أن المنطقة حققت تقدما واضحا في مجال توفير التعليم الابتدائي للجميع، ومحو أمية الكبار والشباب. وقد اتخذت جميع الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية تدابير تهدف إلى إيجاد آليات للرقابة لتحسين مضمون التعليم ونوعيته.

٦٣ - ولا تزال الجماعة الإنمائية مهتمة للغاية بمواءمة سياسات العمالة واليد العاملة، وهجرة اليد العاملة الإقليمية، ونظم المعلومات المتعلقة بسوق العمل، وكذلك بالحوار الاجتماعي وتعزيز قدرات الشركاء الاجتماعيين.

٦٤ - وقد وضعت الجماعة الإنمائية أيضا استراتيجية لمعالجة المشاكل المتزايدة التي تتعلق بالأيتام والأطفال الضعاف والشباب، وهي مشاكل تتفاقم من جراء آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسلّ، والملاريا، والفقر، والأزمة الاقتصادية العالمية.

٦٥ - ورغم المراحل المقطوعة، لا يزال الشوط طويلا أمام الجماعة الإنمائية لبلوغ أهدافها في التنمية الاجتماعية. ولن يساعد البلدان النامية في تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع إلا دعم المجتمع الدولي وشركاء التنمية لها في شكل موارد مالية مستدامة (مساعدة إنمائية رسمية، تخفيف الديون وإسقاطها).

٦٦ - إن الجماعة الإنمائية، وفاء منها للمبادئ الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ ولدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، تؤكد مجددا أن الإدماج الاجتماعي هو مفتاح التنمية الاجتماعية.

٦٧ - **السيدة كريفيلي** (سويسرا): ممثلة الشباب، قالت إن الحصول على التدريب وعلى عمل منتج أولوية دولية. فالشاب المتعلم المطّلع والمستقل ذاتيا ليس قوة اقتصادية كبرى فحسب، بل هو أيضا حافز إلى التلاحم الاجتماعي.

٦٨ - إن الشباب بحاجة إلى دعم معنوي، من خلال نصائح توجههم مثلا، وإلى دعم مالي في شكل حماية اجتماعية في حدها الأدنى، من خلال تهيئة مكان للتعلم أو التدرب بدعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل الحد من خطر التهميش الاجتماعي وابتعاد الشباب الذين هم في مرحلة انتقالية ''التدريب - الحياة النشطة'' عن الهدف. ولا بد من وضع حد للممارسات التمييزية في مجال

عمل الشباب (أجر أقل، إهاط بالعمل، إلخ)، بأن يتاح للشباب نظام للتدريب يجمع بين التعليم النظامي وغير النظامي، فضلا عن هيكل للمساعدة في إدارة مستقبلهم المهني، حتى يكون بإمكانهم المشاركة في إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني وتمتينه.

٦٩ - إن البنيان الاجتماعي التقليدي القائم على الأسرة أصبح يتسم الآن بحراك شديد للأشخاص، وتحولات اجتماعية واقتصادية سريعة، ووجود تفاوتات بالغة. إن سويسرا، اقتناعا منها بأن التوازن الاجتماعي يقوم على مشاركة جميع الفئات الاجتماعية الفرعية من مهاجرين وفقراء وشباب، بما في ذلك مشاركتها في حل المشاكل التي تخصها، تضع مشاركة الشباب في قلب إصلاحها للسياسة المتعلقة بالشباب.

٧٠ - إن الشباب يطالبون باعتبارهم عناصر فاعلة لا غنى عنها في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الراهنة. إن موضوع السنة الدولية للشباب ''الحوار والتفاهم المتبادل'' لا يهدف فقط إلى تشجيع الوئام بين الشباب المنتمين إلى شتى الطبقات الاجتماعية والآتين من أصول مختلفة، بل يهدف أيضا إلى تعزيز التعاون فيما بين الأجيال، الذي يتعين دعمه من خلال التآزر، وتقاسم المعارف، وامتزاج نقاط القوة في كل شريحة عمرية.

٧١ - **السيد عبد العزيز** (مصر): قال إن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية أوضح أن التنمية الاجتماعية يعوقها ازدياد الفقر، وآثار الأزمة الاقتصادية العالمية وتغير المناخ، وأزمة الغذاء والطاقة، والجريمة المنظمة بكل أشكالها، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، وهي عوامل تحول أيضا دون بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في أقل البلدان نموا.

٧٢ - إن على الأمم المتحدة، في مواجهة هذا الوضع، القيام بدور لا غنى عنه، ليس فقط في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان، ولكن أيضا لمساعدة المجتمع الدولي على التصدي للتحديات التي يجابهها. وفي هذا الصدد ترحب مصر بإطلاق الأمين العام للاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل.

٧٣ - وتأسف مصر لأن الأمين العام، في تقريره عن متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (A/65/168)، شدد على دور الحكومات، دون أن يتطرق بقدر كاف إلى دور منظومة الأمم المتحدة، ولأنه أبرز أهمية الاستثمار في الحماية الاجتماعية وأغفل الكلام عن الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يؤديه في هذا الشأن. وقد ورد ذكر بعض المبادرات الدولية والإقليمية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، ولكن لم ترد المبادرات الفردية الناجحة، ولا سيما مبادرة محمد يونس الحاصل على جائزة نوبل ومؤسس مصرف غرامين، وكذلك مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، التي تدعمها بقوة سيدة مصر الأولى.

٧٤ - إن مصر، إذ تعي أهمية العمل الدولي على تنفيذ قرارات مؤتمر قمة كوبنهاغن، تدعو الأمين العام إلى التفكير في برنامج عمل أو في مبادرة جديدة لحشد الدعم السياسي والمالي لجهود التنمية الاجتماعية، وبصفة خاصة برامج مكافحة الفقر والبطالة في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا.

٧٥ - إن الحكومة المصرية، التي تهتم اهتماما واسعا بالتنمية الاجتماعية، تعمل بعزم على تعزيز البُعد الاجتماعي لبرامجها الإنمائية. ولذلك فإن الفقراء والأشخاص ذوي الدخل الضعيف يحظون باهتمام خاص. وفي حزيران/يونيه وافق مجلس الشعب على مشروع قانون لتعديل نظام التأمينات الاجتماعية بما يحقق قدرا أكبر من العدالة الاجتماعية.

٧٦ - وفي قطاع الصحة تسير مصر بنجاح صوب بلوغ الهدفين ٤ و ٥ من أهداف الألفية، فقد تراجعت معدلات وفيات الأمومة ووفيات الرضع بوضوح منذ عام ١٩٩٠.

٧٧ - وفي مجال التعليم وصلت نسبة الالتحاق بالمدارس إلى معدل غير مسبوق، وتراجعت معدلات التسرب من المدارس. وتحسنت نوعية التعليم، ويزداد التحاق الفتيات بالمدارس. وتتخذ تدابير ملموسة لمكافحة الأمية، وتوفير الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة، وتلبية احتياجات كبار السن والأطفال بشكل أفضل.

٧٨ - وتجتهد الحكومة المصرية أيضا في تعزيز مكانة المرأة ودورها في المجتمع والحياة السياسية. وفي مناسبة الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر، سيخصص ٦٤ مقعدا إضافيا في مجلس الشعب للمرأة.

٧٩ - ولما كانت مصر طرفا في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإنها حريصة على تمكين هؤلاء الأشخاص، وبخاصة الأطفال، من إعمال حقوقهم كاملة، وبخاصة في مجال التعليم، وتعدّ الآن مشروع قانون لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم.

٨٠ - **السيد وانغ مين** (الصين): قال إن الاقتصاد العالمي يتعافى بطريقة بطيئة وغير ثابتة، وإن آثار الأزمة المالية الدولية لا تزال محسوسة، وإن انتعاش العمالة يتأخر بوضوح عن الانتعاش الاقتصادي. وفي موازاة ذلك فإن التنمية في بلدان عديدة لا يزال يعوقها عدد لا يحصى من المشاكل العالمية، مثل تغير المناخ، وأزمات الغذاء والطاقة، والأمراض المعدية، والكوارث الطبيعية. إن الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقود مؤخرا أعاد توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى مسألة التنمية، وأعطى دفعة جديدة لتحقيق الأهداف الإنمائية، من خلال عرض حصيلة خبرة العقد المنصرم، ووضع خطة عمل للأعوام الخمسة القادمة.

٨١ - ويرى الوفد الصيني أن المجتمع الدولي يجب أن يوجه جهوده صوب تهيئة الظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية لتعزيز التنمية الاجتماعية، وتوفير قدر أكبر من الدعم للبلدان النامية، ودعم تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية، وتوسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨٢ - وتتبع الصين نهجا للتنمية المستدامة والمتكاملة محوره الإنسان، من أجل التعجيل بتحويل أسلوب تنميتها الاقتصادية، والعمل بشكل أسرع على إعادة تحديد خطة توزيع الدخل وهيكل التنمية الحضرية والريفية والنسيج الصناعي. وحسّنت الصين من توفير الخدمات الاجتماعية، ونفذت سياسات أكثر دينمية في مجال العمالة، ويسّرت الحصول على الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية الأولية. وفي عام ٢٠٠٩ زادت الحكومة بنسبة ٣١،٧ في المائة من إنفاقها على التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، والعمالة، والإسكان، والثقافة. وأدت الجهود المبذولة لتوسيع نطاق التغطية بنظام التأمين ضد المرض إلى استفادة أكثر من ١،٢ من بلايين النسم من هذا النظام.

٨٣ - ولما كانت الصين مهتمة أيضا بمكافحة الأمية، فإنها أوجدت هياكل تمتد إلى جميع طبقات المجتمع، وقامت بحملات لمحو الأمية في المناطق الريفية الفقيرة. وفي عام ٢٠٠٨ تراجع معدل أمية الشباب والكبار إلى ٣,٥٨ في المائة، وبذلك تحقق تقريبا هدف محو أمية الشباب والكبار.

٨٤ - وتقدم الصين مساعدات إلى بلدان نامية أخرى في حدود مواردها، وتسهم في تنميتها الاقتصادية وكذلك في تحسين أحوال معيشة سكانها. وتساعد الصين في إنشاء مستشفيات ومدارس في أفريقيا وغيرها، وتوزع أدوات طبية وأدوية مجانا، وتوفد موظفين طبيين في بعثات إلى البلدان النامية. وتقدم الصين منحا دراسية إلى أكثر من ٠٠٠ ٧٠ طالب من البلدان النامية، وتوفر التدريب لـ ٠٠٠ ١٢٠ متدرب قادمين من ١٧٣ بلدا ناميا ومنطقة. وخففت الصين أيضا وأسقطت ديون اقل البلدان نموا. وفي إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ستواصل الصين توفير الدعم المحسوس لبلدان نامية أخرى في سياق جهود هذه البلدان للتنمية الذاتية.

٨٥ - **السيدة برغر** (ألمانيا): عبّرت عن آراء ومطالب الشباب الألماني من الطبقات المختلفة، فدعت الأمم المتحدة إلى إصلاح هياكلها لتكون عملياتها شفافة، وطلبت إلى الدول الأعضاء وضع أولوياتها الوطنية جانبا حتى تكون متحدة لا منقسمة في عملها.

٨٦ - إن السنة الدولية للشباب تثير مشاعر معتدلة تكشف في آن واحد عن الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة للشباب وعجزها عن تلبية التطلعات المولّدة. ولذلك فإن الوفد الألماني يطلب إلى الدول الأعضاء الاستفادة من الشهور الباقية على انتهاء السنة الدولية للشباب في تحسين حصيلتها.

٨٧ - وعلاوة على ذلك فإن الشباب، إذ يوقنون أن الأهداف الإنمائية للألفية قابلة للتحقيق من الناحية التقنية، يحثون جميع الدول الأعضاء على مضاعفة العزم على بلوغها. إن الأهداف الإنمائية للألفية ليست بداهة سوى خطوة مهمة أولى صوب عالم يظهر فيه الفقر المدقع في كتب التاريخ وليس في صميم السياسة الدولية.

٨٨ - إن الشباب عازمون على أن يكونوا شركاء متساوين، مقدَّرين حق قدرهم، يملكون زمام مصيرهم، ويشتركون بشكل كامل في اتخاذ القرار، ويسهمون في البحث عن حلول لمشاكلهم بشكل شفاف وديمقراطي كامل.

٨٩ - **السيد باركر** (ألمانيا): ممثلا أيضا للشباب الألماني، طلب إلى الدول الأعضاء أن تدمج ممثلين للشباب في وفودها الرسمية إلى جميع المؤتمرات الدولية، مع الحرص على أن يتم الاختيار في إطار عملية شفافة وديمقراطية.

٩٠ - إن الشباب الذين يعانون التمييز كثيرا ما يتعرضون، فضلا عن ذلك، للحرمان من فرص أن يصبحوا أعضاء عاملين في مجتمعاتهم. وبعد أكثر من نصف قرن من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لم يعد مقبولا أن يستمر تعرّض فئات معينة من الأشخاص للتمييز والاضطهاد، وحتى القتل، لا لشئ إلا لميولهم الجنسية.

٩١ - إن الشباب يطالبون بالحصول على قدم المساواة على التعليم النظامي وغير النظامي، وعلى قدر أكبر من الدعم المالي والهيكلي لاتحادات الشباب. إنهم قلقون على مستقبلهم، وخصوصا في أوقات الأزمة، ويطلبون إلى الدول الأعضاء اتخاذ التدابير التي تكفل لكل فرد التألق في المهنة التي يختارها.

٩٢ - **السيدة غريكولا** (فنلندا) ممثلة للشباب: قالت إنه لا مفر، في عالم يقل فيه عمر نصف السكان عن ٣٠ عاما، من التسليم بالدور المطلوب من الشباب أداؤه في مجال الاقتصاد العالمي والسلام والتنمية.

٩٣ - إن الكثيرين من الشباب يقعون ضحية للفقر والبطالة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وفي أوروبا بدرجة أقل.

٩٤ - وفي عام ٢٠٠٩ وصل عدد العاطلين فيما بين ١٥ و ٢٤ عاما من العمر إلى ٨١ مليونا. وفي الأعوام العشرة القادمة سيصل عدد الباحثين عن عمل إلى ١،٣ من البلايين. وأغلب الشباب العاطلين يعيشون في بلدان تفتقر إلى نظام للضمان الاجتماعي، ولذلك سيعيشون في فقر مدقع حتى لو تمكنوا من العثور على عمل، ومن هنا يأتي الدور الحاسم الذي يمكنهم أداؤه، حسب موقعهم في المجتمع، في القضاء على الفقر.

٩٥ - إن بطالة الشباب هي أيضا مصدر للإحباط وكراهية الأجانب، وهي علاوة على ذلك تربة خصبة للنشاط الإجرامي. ولذلك فإن من المهم للغاية أن يدرك الأطفال والمراهقون أثر اختياراتهم على المجتمع.

٩٦ - إن حل مشاكل الشباب الراهنة يمرّ عبر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال من الممكن بلوغ هذه الأهداف، رغم اقتراب الأجل المحدد، إذا انكبّت الحكومات بعزم على أداء هذا الواجب، على نحو ما قررته في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

٩٧ - وفي هذا الصدد أشادت ممثلة فنلندا بإنشاء شبكة تشغيل الشباب التي يمكن، إذا حصلت على الدعم المطلوب، أن تساعد على معالجة الوضع الراهن. إن الشباب لا يبحثون عن عمل فقط، بل يريدون أيضا أن يُعامَلوا باعتبارهم شركاء في التنمية قادرين على المساهمة في حل الأزمات الراهنة.

٩٨ - ومن هنا تأتي أهمية مشاركتهم بشكل مباشر في اتخاذ القرار. إن مشاركتهم في أعمال الجمعية العامة يمكن أن تكون نموذجا على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، وأن تتسع بمرور الأعوام.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٦.